



أوراق اقتصادية

سمير النصيري*: رؤية تشخيصية وتحليلية للإصلاح المصرفي حتى عام 2020

ان القطاع المصرفي العراقي هو الحلقة الاساسية في سلسلة حلقات الاقتصاد العراقي، ومشاكل الاقتصاد العراقي كثيرة ومتشعبة، وهناك تشابك وخط بين اليات ومتطلبات بناء مقدمات الانتقال إلى اقتصاد السوق وفق ما اشارت اليه المادة (25) من الدستور العراقي وبين التشريعات والضوابط والتعليمات ومحددات الإدارة المركزية للاقتصاد. يضاف إلى ذلك عدم الاستقرار الامني والاقتصادي وسوء الإدارة المالية خلال السنوات 2003 إلى الوقت الحاضر. كل ذلك أدى إلى خلق عقبات حقيقية امام محاولات الإصلاح المصرفي.

المبحث الأول: واقع القطاع المصرفي العراقي

أولاً: هيكل النظام المصرفي في العراق

يتكون النظام المصرفي من البنك المركزي العراقي، و(55) مصرف عامل منها (7) مصارف حكومية تمتلك (481) فرعاً منها 8 فروع خارج العراق، و48 مصرفاً خاصاً توزعت على 24 مصرف تجاري، و(12) مصرف إسلامي و12 فرع لمصرف عربي وأجنبي تمتلك جميعها (525) فرعاً منها 5 فروع خارج العراق. مع العلم ان هناك عدد اخر سيباشر عمله قريباً كمصارف اسلامية وتجارية، محلية وعربية، منحها البنك المركزي الترخيص.



أوراق اقتصادية

وتبلغ الكثافة المصرفية في العراق 35 ألف نسمة مقابل كل فرع مصرف وهي نسبة عالية قياساً بالكثافة المصرفية في الدول المجاورة ففي بعض الدول تتراوح بين (15-20) ألف نسمة وفي دول أخرى تبلغ النسبة بحدود (10) ألف نسخة مقابل كل فرع مصرف.

ثانياً: تطور المؤشرات المالية الإجمالية

تشير المؤشرات المالية والإجمالية كما في عام 2014 إلى ما يلي:¹

- 1- مجموع الموجودات (المركز المالي) (225) ترليون دينار وبنسبة نمو 8% بالمقارنة مع عام 2013 (204) ترليون دينار لدى المصارف الحكومية و21 ترليون دينار لدى المصارف الخاصة.
- 2- مجموع رؤوس الأموال 9 ترليون دينار وبنسبة نمو 13% عن عام 2013 بفضل زيادة راس مال المصارف الخاصة، 7 ترليون دينار لدى المصارف الخاصة و2 ترليون دينار لدى المصارف الحكومية وتشكل 23% من مجموع رؤوس الأموال.
- 3- مجموع الودائع 75 ترليون دينار وبنسبة نمو 23% عن عام 2013 وتشكل 86% لدى المصارف الحكومية و(14) لدى المصارف الخاصة.

ثالثاً: الخدمات المصرفية الإلكترونية الحديثة

يطبق القطاع المصرفي العراقي انظمة مصرفية حديثة لخدمة الزبائن أبرزها:

- 1- النظام المصرفي الشامل، وعلى سبيل المثال نظام (Banks) وهو نظام على مستويات امنية عالية للبيانات ويدرار مركزياً ويتكون هذا النظام من عدة أنظمة.

❖ نظام الودائع.

¹ راجع البيانات في آخر الورقة.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق اقتصادية

- ❖ نظام الحوالات.
- ❖ نظام القروض.
- ❖ نظام الائتمان النقدي والتعهدي.
- ❖ نظام الموجودات الثابتة.
- ❖ نظام الموارد البشرية.

2- نظام الحوالات والاعتمادات الخارجية (swift).

3- نظام التقارير الذكية.

4- نظام الصكوك المغنطة.

5- أنظمة المقاصة الالكترونية.

6- أجهزة الصراف الآلي (ATM).

7- الارشفة الالكترونية.

8- البطاقات الائتمانية.

المبحث الثاني/ تحديات ومشاكل ومعوقات القطاع المصرفي

من خلال نظرة تشخيصية وتحليلية لما سيكون عليه الوضع العام للاقتصاد الكلي في عام 2016 والظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العراق لاحظنا ان ذلك قد انعكس بشكل مباشر على القطاع المالي والمصرفي مما جعل تفاقم الخلل الهيكلي في الاقتصاد العراقي في وضع لا ينفع مواجهته بسياسات وتعليمات سطحية وغير فاعلة وانما يتطلب وضع سياسات اقتصادية استراتيجية تتسم بالترابط على المدى القصير والمدى المتوسط والطويل. وهذا يجعلنا نحدد أبرز المشاكل والعقبات التي ستواجه القطاع المصرفي خلال هذه السنة وكما يلي:



أوراق اقتصادية

أولاً: ان الظروف الامنية الخاصة بسبب الحرب على الارهاب واحتلال بعض المحافظات من قبل عصابات داعش الارهابي وسرقتها لودائع الزبائن في فروع المصارف الحكومية والاهلية في تلك المحافظات واتلاف الوثائق التي تضمن حقوق المصارف المستحقة على المقترضين والتي تعتبر حالياً وفقاً لتصنيف اللائحة الارشادية الصادرة عن البنك المركزي ديوناً لا يمكن تسديدها من الناحية الواقعية بسبب نزوح أغلب المقترضين من محافظاتهم وعدم تمكنهم من التسديد، اضافة إلى زيادة نسب الخطورة في منح الائتمان النقدي للزبائن مما اربك عمل المصارف وانعكس ذلك على حدود السيولة مما أوصلها في بعض المصارف إلى حدودها الدنيا وسيعرض بعضها إلى الافلاس والانهييار المالي، اضافة إلى ان ذلك سيؤدي إلى التأثير على الوضع الاقتصادي والنشاط التمويلي والاستثماري خلال المرحلة الراهنة.

ثانياً: معاناة القطاع المصرفي العراقي وبشكل خاص المصارف الاهلية في كافة مجالات نشاطها المصرفي من التشدد في تطبيق بعض التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي ووزارة المالية والمصارف الحكومية (الرافدين والرشيد) بالرغم من انه سبق ان صدرت عدة قرارات للجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء بتذليلها وتجاوزها كما وردت بإعدامها المرقم 64 في 2015/2/4 ولكن دون جدوى بسبب ضعف المتابعة من الجهات المسؤولة عن التنفيذ ومن هذه القرارات ما يأتي:

أ- قيام وزارة المالية بإلزام دوائر الدولة كافة بقبول الصكوك المصدقة الصادرة من قبل المصارف الخاصة.

ب- قيام البنك المركزي العراقي والمصارف الحكومية بدراسة امكانية اقراض المصارف الخاصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لما لها من اهمية في تنشيط القطاع الخاص العراقي.

ت- قيام المصرف العراقي للتجارة بفتح خطوط ائتمانية لدى المصارف الخاصة وبإشراف البنك المركزي العراقي.



أوراق اقتصادية

ث- التأكيد على تفعيل دور المحكمة المالية حسب ما نص عليه قانون المصارف ووفقاً لقانون البنك المركزي العراقي وعدم اللجوء إلى المحاكم الاخرى.

ج- قيام البنك المركزي العراقي بدراسة امكانية الاستعادة من الاحتياطي القانوني للمصارف الخاصة بمنح القروض الاستثمارية من الاحتياطي وبإشرافه.

ح- التأكيد على وزارة المالية والبنك المركزي العراقي لتطبيق قرار لجنة الشؤون الاقتصادية المرقم س.ل/495 في 2014/11/18 بشأن فتح الاعتمادات المستندية لدى المصارف الخاصة لغاية (10) مليون دولار (عشرة ملايين دولار) دون مرورها بالمصرف العراقي للتجارة.

خ- قيام كل من مصرفي الرافدين والرشيد بإيداع جزء من اموالهما لدى المصارف الاهلية مقابل فوائد ميسره على ان تقوم المصارف الاهلية باستثمار تلك الاموال في المشاريع الاستثمارية وفق دراسات جدوى اقتصادية ووفق اليات وضمانات محددة.

د- قيام وزارة المالية والبنك المركزي العراقي والمصرف العراقي للتجارة بإطلاق مبالغ الاعتمادات طبقاً للسيقات المعمول بها عالميا وعدم تعليقها أو تأخيرها عند تأييد استلام المواد.

ذ- حث المصارف الاهلية على ايجاد شراكات مع المصارف العالمية لغرض تعزيز دورها التنموي للبلاد وخلق فرص استثمارية ولتشغيل الايدي العاملة.

ثالثاً: استمرار غياب الخطط والاستراتيجيات لإعادة بناء وهيكله القطاع المصرفي العراقي وضعف الاسس والسياسات التفصيلية التي تعتمدها المصارف في مجال إدارة المخاطر في حالات الوضع الطبيعي وفي حالات الطوارئ بالرغم من ان تقارير البنك الدولي عن الوضع المالي في العراق والمعدة بالاشتراك مع المسؤولين العراقيين شخصت التحديات والمعالجات منذ 2011 ولغاية اخر زيارة لفريقهم إلى العراق.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق اقتصادية

رابعاً: استمرار ضعف مساهمة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الاجمالي بحيث لا تتعدى 10% بينما في الدول الاقليمية (الشرق الأوسط وشمال افريقيا تصل إلى 55%) وهذا يعني عدم تأثير القطاع المصرفي العراقي في التنمية الاقتصادية واعادة بناء الاقتصاد الوطني وفق نظرة تخدم التوجه لاقتصاد السوق. ونقص السيولة الحالي لدى المصارف يساعد في استمرار هذه المشكلة وهي عدم تمكنها من منح الائتمان النقدي للزبائن وللمشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية

نسبة مساهمة الائتمان النقدي الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي (2003 - 2014)

الفترة	الحصة %
2003	1,3
2004	6,6
2005	0,7
2006	0,7
2007	1,4
2008	1,3
2009	1,7
2011	7.0
2013	8.7
2014	10.0

خامساً: عدم وجود المؤسسات المالية الساندة للعمل المصرفي كشركة ضمان الودائع وشركات ضمان الائتمانات وعدم وجود مكاتب متخصصة لدراسة وتحليل وتحديد المخاطر (الائتمانية والسيولة والسوق والتشغيل) بالرغم من تشخيص ذلك منذ عدة سنوات.

سادساً: عدم تمكن القطاع المصرفي العراقي من امتلاك قدرات وامكانات وبنى تحتية فنية وتقنية مؤثرة في إدارة المحافظ الاستثمارية واللاحق في ركب التطور المصرفي في الدول المجاورة مما جعل الزبون ينظر إلى مصارفنا نظرة متخلفة وغير قادرة على تقديم أفضل الخدمات المتطورة له



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق اقتصادية

مما أدى إلى عزوفهم عن التعامل مع القطاع المصرفي العراقي وبشكل خاص المصارف الأهلية. كما ان الثقة قد تزعزعت في الفترة الاخيرة بسبب عدم تمكن بعض المصارف من تلبية سحبوات الزبائن من ودائعهم مما أدى إلى انخفاض معدلات الودائع في أغلب المصارف بنسب كبيرة مما سيؤثر ذلك على امكانية المصارف التمويلية خلال هذه السنة.

سابعاً: وجود قطاع موازي غير مسجل يمثله الصرافون الذين يقومون بعمليات كبيرة (حوالات داخلية أو خارجية، صيرفة، تحويل نقد) تتم خارج الإطار الرسمي وتتجم عنها عمولات ضخمة في ظل رقابة ضعيفة أو محددة مما خلق بيئة صعبة للجهاز المصرفي الحكومي والخاص وأدى إلى المضاربة في سوق العملة الاجنبية مما أثر على سياسة البنك المركزي في المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية بين فترة واخرى مما أربك خطته في الاشراف وإدارة سوق النقد والمحافظة على توازنه.

ثامناً: القوانين الضريبية المعقدة والتي لا تتناسب مع سياسات الدعم والاصلاح الاقتصادي التي يجب ان تقدمها الحكومة للقطاع المصرفي مع وجود فساد مالي واداري واضح في أغلب المؤسسات الاقتصادية ومنها دوائر الضريبة.

تاسعاً: التطور المحدود للنظم المالية في العراق والسياسات المركزية في تحديد اسعار الفوائد الذي انعكس على عدم سداد القروض وبالتالي إلى تقييد قدرة المصارف على تمويل قروض جديدة الامر الذي أدى إلى ابطاء النمو وظهور دعوات جديدة لإعادة هيكلة واصلاح القطاع المصرفي.

عاشراً: الثقافة العامة السائدة في المجتمع والتي لا تنزل تنظر إلى المصارف الخاصة بتحفظ وتتفادى التعامل بالصكوك أو البطاقات الائتمانية يضاف إلى ذلك عدم تمكن بعض المصارف من الايفاء بالتزاماتها تجاه الزبائن مما خلق وجسد عدم الثقة بالقطاع المصرفي وهذه مشكلة كبيرة.



أوراق اقتصادية

المبحث الثالث/السياسات المقترحة للإصلاح المصرفي

أولاً: البناء المؤسسي والهيكلية للاقتصاد

اعادة النظر بالبناء المؤسسي والهيكلية للاقتصاد العراقي وفق ما يأتي:

- 1- تفعيل قانون الاصلاح الاقتصادي بعد اشراك القطاع الخاص في الإدارة والاشراف ورسم السياسات والاستراتيجيات العامة والتفصيلية وتساهم الدولة في الدعم والتوجيه والرقابة الاستباقية.
- 2- تفعيل تأسيس المجلس الاعلى للشؤون الاقتصادية بمشاركة واسعة من خبراء القطاع الخاص والتكنوقراط واساتذة الجامعات والمكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة.
- 3- اعادة هيكله المصارف الحكومية واصلاح المصارف الخاصة وفق النظرة التي توصلت اليها فرق وخبراء البنك الدولي والخبراء المصرفيين العراقيين والتي تم التوقيع على مذكرة تفاهم بهذا الشأن منذ عدة سنوات ولم تنفذ لحد الان.

ثانياً: معالجة نقص السيولة

قيام البنك المركزي ووزارة المالية بتحليل الموقف المالي للمصارف كما في 2015/12/31 والمتوقع لعام 2016 وتحديد الحاجة الفعلية للسيولة لإدامة التداول النقدي في السوق العراقية في كافة المجالات ووضع خطة استباقية تحول دون افلاس وانهيار بعض المصارف وادامة عجلة العمل المصرفي في ظل الظروف الراهنة واستخدام اليات وادوات جديدة لتطبيقات السياسة النقدية.

ثالثاً: البيئة التشريعية

اعادة النظر بتعديل التشريعات المصرفية في العراق والتي تنظم العمل المصرفي من اجل النهوض بالواقع المصرفي وبشكل خاص قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 وقانون



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق اقتصادية

المصارف رقم (94) لسنة 2004 وقانون تسجيل الشركات رقم 21 لسنة 1997 وقانون سوق العراق للأوراق المالية رقم 74 لسنة 2004 وتفعيل قانون غسل الاموال وقانون الاستثمار الجديدين.

رابعاً: هيكلية التمويل المصرفي

ان هيكلية التمويل المصرفي الخاص الراهن تعترضه كثير من الاخفاقات والمعوقات. وبغية زيادة الائتمان والتمويل الاجمالي من المصارف الخاصة وتفعيل مساهمتها في أوجه الاستثمار المختلفة والاعمار ودفع مسيرة التنمية وتحريك الدورة الاقتصادية في العراق نرى، كخطوة اساسية جادة، تفعيل تعظيم تمويل المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة كهدف اجتماعي واقتصادي ذو أولوية خاصة ومستعجلة وان يكون للبنك المركزي العراقي دوراً اشرافياً ورقابياً فعالاً في ذلك على ان يتولى تطوير مبادراته وتفعيلها وتوسيعها والبدء بتنفيذها والخاصة بتخصيص 6,5 ترليون دينار لهذا النشاط.

خامساً: تمويل وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تطوير وتشجيع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفق المنهجية التالية:

1- ان تفعيل الدور الحكومي في بناء استراتيجية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو اهم عناصر النجاح حيث ان الحكومة هي التي تملك الامكانيات المالية في اقتصاد ريعي يضعف فيه القطاع الخاص إلى درجة كبيرة ولا يمكن النهوض بهذا القطاع بدون وجود خطة لتطوير هذا القطاع وبناء اليات واضحة ومعلنة يشترك فيها القطاع الخاص بشكل فاعل بحيث يمكن ان يتحول من تابع صغير للقطاع الحكومي إلى شريك رئيسي ومن ثم إلى قائد في عمليات الاستثمار والبناء.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق اقتصادية

2- البدء بتحويل القطاع الحكومي من منفذ للمشاريع ومنافس للقطاع الخاص إلى مراقب للضوابط وميسر للإجراءات والقوانين.

3- اصدار قانون الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصغرى للمساعدة وخلق فرص عمل جديدة ولتقليل الفقر والعوز والمساهمة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من نسبة البطالة العالية التي تجاوزت 25%.

4- تأسيس الهيئة الوطنية المستقلة لبناء وصياغة الاستراتيجيات والسياسات والنظم والتمويل والاقراض لتعزيز ربحية الشركات الصغيرة والصغرى والمتوسطة الحجم. وتقوم هذه الهيئة المستقلة بتقديم المشورة والدراسات إلى دوائر الدولة حول الاجراءات التشريعية والتنظيمية والتمويلية لدعم هذا القطاع على ان تشكل من ممثلين من الوزارات المعنية والقطاع الخاص.

سادسا: قانون ضمان الودائع والائتمانات

اصدار قانون ضمان الودائع وقانون ضمان الائتمانات والقروض وتأسيس الشركات المعنية لهذا المجال.

سابعا: مقررات بازل

قيام البنك المركزي العراقي بتفعيل تطبيق مقررات لجنة بازل (1، 2، 3) ومتابعة تنفيذها مع المصارف والتركيز على إدارة المخاطر فيها وتطبيق ما يمكن تطبيقه من الحد الأدنى من متطلبات راس المال وعملية المراجعة الإشرافية وانضباط السوق.

ثامنا: الفجوة التقنية

معالجة الفجوة التقنية وتأمين المتطلبات القانونية والفنية لإجراء توأمة واسعة النطاق بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة من جهة وبين المصارف العالمية من جهة اخرى بهدف تطوير نظام المدفوعات المصرفي وتحديثه وتنظيم عمليات التداول المالي والنقدي فيها وفق أحدث النظم المصرفية الالكترونية الحديثة المطبقة في دول العالم.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق اقتصادية

تاسعا: الاندماج المصرفي

قيام البنك المركزي بإعداد دراسة تحليلية لمراجعة واقع المصارف الاهلية في ضوء نتائج أعمالها لعام 2015 واتخاذ القرارات الحاسمة بدمج المصارف الصغيرة الحجم وضعيفة النشاط مع المصارف الكبيرة والرصينة بهدف تطوير وتنمية القطاع المصرفي الخاص. على ان يكون الاندماج المصرفي محدداً بأسس ووسائل لمعالجة المشاكل ومعوقات العمل لدى المصارف وليس نقل مشاكلها إلى المصارف الاخرى الرصينة.

المبحث الرابع/رؤية الاصلاح المصرفي حتى عام 2020

أطلق البنك المركزي العراقي استراتيجيته للسنوات 2016-2020 بالتزامن مع دعوات التغيير الجوهري والشامل الصادرة عن السيد رئيس مجلس الوزراء ومجلس النواب والكتل السياسية لتشكيل حكومة تكنوقراط جديدة أختلف الجميع بوجهات نظر مختلفة عن المواصفات والكفاءات للوزراء المرجوين. والذي يهمننا كمختصين بالشأن الاقتصادي والمصرفي هو: ما هي الاليات والسياسات الجديدة التي يمكن ان يعتمدها البنك المركزي والمصارف الحكومية والخاصة والجهات ذات العلاقة فيما يخص الاصلاح المصرفي وفق منهج التغيير الجوهري المنشود للاقتصاد العراقي في المرحلة المقبلة والذي يشكل القطاع المصرفي الحلقة الأولى والاساسية فيه؟

ان استراتيجية البنك المركزي حددت ورسمت الطريق للإصلاح المصرفي وفقاً للأهداف الرئيسية التالية:

- 1- دعم وتحقيق الاستقرار المالي.
- 2- تفعيل دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية.
- 3- تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيمي.



أوراق اقتصادية

4- تطوير رأس المال البشري.

5- تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية.

إن هذه الاهداف الاستراتيجية قد تم تحديد فترة تطبيقاتها الزمنية بخمسة سنوات لتحقيق 23 هدفاً فرعياً أشتق منها يقوم على اساس تحقيق الاستقرار المالي ورسوخ النظام المالي وإعتماد الشمول المالي والوصول إلى اصلاح مؤسسي وهيكل للقطاع المصرفي في العراق. لكن من خلال تحليل اليات ونقاط العمل لتحقيق الاهداف اعلاه نلاحظ أن الاستراتيجية قد حددت أولويات واضحة لتحقيق الازمة وبالتأكيد أن هذه الأولويات تم تشخيصها في ضوء التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي بسبب الازمة الاقتصادية والمالية الخائفة التي يعاني منها العراق حالياً للأسباب الذاتية والموضوعية المعروضة ولا داعي من إعادة ذكرها.

يمكن تشخيص أولويات معاناة القطاع المصرفي والتي يتطلب من البنك المركزي العراقي والجهات الحكومية ذات العلاقة من رسم ووضع اليات وإجراءات معالجتها خلال عام 2016 وعدم الانتظار لخمسة سنوات مقبلة كما يأتي:

1- إعادة ثقة المواطنين والزبائن بالقطاع المصرفي العراقي وبشكل خاص المصارف الاهلية.

2- العمل على زيادة نسبة الادخار في المصارف إلى نسبة الاكتناز خارج المصارف حيث بلغت نسبة الادخار 23% ونسبة الاكتناز 77%.

3- استكمال المرتكزات الهيكلية والتقنية للرقابة الاستباقية.

4- تأسيس مؤسسات وإصدار قوانين ضمان الودائع والائتمانات.

5- مراجعة وتقييم نتائج أعمال المصارف وإعادة تصنيفها بواسطة شركات دولية معتمدة وتحديد المصارف الضعيفة التي تحتاج إلى تدخل البنك المركزي العراقي لإعادة نشاطها وحمايتها من الافلاس.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق اقتصادية

- 6- مساعدة ودعم المصارف التي تعرضت للضرر في المحافظات التي دخلها داعش.
- 7- معالجة نافذة بيع العملة ومحاولة ايجاد بدائل بدلاً عنها ومغادرتها كلياً.
- 8- تعزيز مبادرات البنك المركزي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبما يساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية وتنويع موارد الموازنة العامة لعام 2016.

لذلك ولغرض إجراء التغيير الجوهري لمنهج الاصلاح المصرفي وفق ما ورد بالاستراتيجية وفق نظرة ثاقبة للأولويات والتحديات التي يعاني منها القطاع المصرفي العراقي نقترح تنفيذ وتطبيق الرؤى والافكار التالية:

أولاً: قيام البنك المركزي بدراسة وتحليل الواقع الذي تعيشه المصارف الحكومية والاهلية من خلال مراجعة وتقييم وتصنيف هذه المصارف استناداً إلى بياناتها المالية ونتائج أعمالها لعام 2015 واعتماد مؤشرات تقييمية واضحة ومستندة إلى قانون المصارف النافذ والمعايير الدولية وتكليف فريق عمل متخصص في التحليل المالي وتحديد معايير كفاءة الاداء للمصارف في جميع مجالات العمل المصرفي الاداري والمصرفي والائتماني. ويفضل ان يكون هذا الفريق دولياً مستقلاً وحيادياً اخذين بنظر الاعتبار نتائج نظام التقييم الامريكي عامي 2013 و2014.

ثانياً: قيام البنك المركزي العراقي بالسيطرة الكاملة والاشراف على حركة العمل المصرفي في العراق من خلال التركيز على الرقابة الاستباقية الالكترونية المكتبية والميدانية وبشكل مبرمج ومخطط وتحديد المخالفات والهفوات والتجاوزات للإدارات التنفيذية المصرفية واتخاذ اجراءات تصحيحية.

ثالثاً: تطبيق قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بشأن ضوابط ترشيح اعضاء مجلس الإدارة والموظفين القياديين في المصارف والتركيز على الكفاءة المهنية والنزاهة الوظيفية والسمعة الشخصية والتجارية والخبرات الاختصاصية.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق اقتصادية

رابعا: هيكله المصارف الحكومية والعمل على خصصتها وفقاً للمذكرة الموقعة مع البنك الدولي مع التركيز على مساهمتها مع بعض المصارف الرصينة في القطاع المصرفي الخاص ونسبة لا تزيد عن 25% على ان تدار هذه المصارف بعقلية اقتصاد السوق وتخضع لرقابة ديوان الرقابة واتخاذ الخطوات المدروسة لتأسيس مصرف للتنمية والاستثمار تشارك برأسماله الدولة بنسبة لا تزيد عن 25% وان يدار من قبل القطاع المصرفي الخاص وتتولى الدولة توجيهه والرقابة على ان تخضع حساباته لمراقبة وتدقيق ديوان الرقابة المالية.

خامسا: قيام البنك المركزي العراق بإعادة النظر بسياسته الخاصة بالسيطرة على السياسة النقدية وبالتحديد لياتها ووسائلها المتعلقة بالمحافظة على سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية وهذا يتطلب دراسة موضوع مزاد وبيع العملة وقيام البنك بتأمين الدينار العراقي إلى الوزارة المالية وامكانية قيام المالية بالدور والتعامل بالنقد الاجنبي، واتباع اسلوب الاعتمادات المستندية بدلا من الحوالات الخارجية المعتمدة حاليا حفاظاً على سلامة التحويل الخارجي.

سادسا: قيام البنك المركزي بتشكيل لجنة استشارية بالاشتراك مع رابطة المصارف والخبراء والمستشارين الاقتصاديين والمصرفيين من القطاع الخاص يقدم المشورة والخبرة لمجلس إدارة البنك ودوائره المختصة وقبل صناعة القرارات المهمة الخاصة بالسياسة النقدية ومدى تأثيرها على الوضع الاقتصادي تنفيذا لتوصيات المؤتمر المصرفي العراقي الثالث المنعقد في نهاية عام 2015.

سابعا: تأسيس مصرف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم به الدولة بنسبه 25% من راس المال ممثله بالمصارف الحكومية والوزارات المعنية ويساهم القطاع الخاص بنسبة 75% ممثلة بالمصارف الخاصة والشركات الساندة للعمل المصرفي ورجال الأعمال والشركات الانتاجية وان لا يقل راس مال المصرف عن 500 مليار دينار ويدرار من قبل القطاع الخاص وتخضع حساباته وإجراءاته المصرفية لتدقيق ديوان الرقابة المالية والبنك المركزي العراقي على



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق اقتصادية

ان يخصص له جزء من قرض صندوق النقد الدولي لغرض تحقيق الهدف الاقتصادي والاجتماعي في هذه المرحلة.

* سمير عباس النصيري

خبير اقتصادي

الاستشاري في منتدى بغداد الاقتصادي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الاشارة إلى المصدر. 3 تموز/يوليو

2016

<http://iraqieconomists.net/ar/>



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق اقتصادية

Table No. (29)
مؤشرات مختارة للمصارف العاملة في العراق لعام ٢٠١٤
Selected Indicators for Operating Banks for 2014
(Million ID)

Details	مصارف خاصة (مشاركة) Private Banks (Sharing)	مصارف خاصة (اجنبية) Private Banks (Foreign)	مصارف خاصة (محلية) Private Banks (Local)	مصارف عامة (حكومية) State Banks	التفاصيل
Paid Capital	1,500,000	286,589	5,793,085	1,501,600	رأس المال المدفوع
Reserves	64,738	3,774	235,585	1,869,587	الاحتياطيات
Vault Cash	196,806	24,090	551,271	3,039,926	النقد في الصندوق
Fixed Assets	158,812	71,885	1,187,560	435,402	الموجودات الثابتة
Other Assets	52,953	33,185	653,534	30,018,531	الموجودات الاخرى (المديون)
Cash Credit	823,642	502,929	5,918,616	26,877,880	الائتمان النقدي
Discounted Bills	590	2,103	125,983	56,634	الاوراق النقدية المخصومة المبتاعة
Current Deposits	2,122,447	693,422	3,460,875	44,149,846	الودائع الجارية
Nature Current Accounts	89,444	6,867	402,583	5,696,432	الحسابات ذات الطبيعة الجارية
Saving Deposits	633,212	19,777	1,519,315	7,806,129	ودائع التوفير
Time Deposits	263,158	93,785	392,242	6,723,802	الودائع الثابتة
Interest Received	142,333	37,966	307,430	766,979	الفوائد المقبوضة
Interest Paid	27,802	1,905,392	138,993	343,267	الفوائد مدفوعة
Commissions Received	56,659	59,750	370,046	338,669	العمولات المقبوضة
Commissions Paid	10,154	1,210,530	86,885	12,759	العمولات المدفوعة
Supplies Goods	799,407	566,941	177,003	1,723	المستلزمات السلعية
Supplies Services	33,544	133,163	50,577	20,442	المستلزمات الخدمية
Transfer Revenues	247,881	668,606	706,752	13,648	الابرادات التحويلية
Transfer Expenditures	5,128	1,509,949	733,660	24,587	المصروفات التحويلية

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية لعام 2014.